

Distr.: General
18 September 2012
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ٩٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت*
نزع السلاح العام الكامل

تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل

تقرير الأمين العام

إضافة**

المحتويات

الصفحة

٢ ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢ الهند
٤ المكسيك

* A/67/150.

** وردت المعلومات التي تتضمنها هذه الإضافة بعد تقديم التقرير الرئيسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ آب/أغسطس ٢٠١٢]

١ - تسلط الجمعية العامة الضوء، في قرارها ٥٠/٦٦ المعنون "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل"، على مخاوف المجتمع الدولي إزاء الإرهاب المتصل بأسلحة الدمار الشامل وتحث جميع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير تستهدف منع الإرهابيين من حيازة تلك الأسلحة. وينبغي أن يكون رد المجتمع الدولي على هذا التهديد على الأصعدة الوطني والمتعدد الأطراف والعالمي. وتعرب الهند عن ارتياحها لاتخاذ الجمعية العامة لهذا القرار وتؤيد مواصلة تنفيذه.

٢ - وتسلمّ الهند بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل تحدياً رئيسياً يواجهه المجتمع الدولي، وهي ما برحت تدعم الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن، باعتبارنا ضحية للإرهاب لأكثر من ثلاثة عقود، نعي تماماً الأخطار الكارثية التي يمكن أن تترتب على نقل أسلحة الدمار الشامل إلى جهات من غير الدول وإلى إرهابيين. وقد تسببت الشبكات السرية في مجال الانتشار بانعدام الأمن للجميع ويجب ألا يسمح بظهورها مجدداً. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف في سبيل القضاء على الأخطار التي تشكلها المواد والتكنولوجيات الحساسة التي تقع في أيدي الإرهابيين والجهات من غير الدول. وينبغي ألا يقلل التركيز على الجهات غير الحكومية بأي شكل من الأشكال مساهمة الدول عن مكافحة الإرهاب وتفكيك البنية التحتية الداعمة له أو كبح صلاته بأسلحة الدمار الشامل.

٣ - وقامت الهند بخطوات لمنع حصول الإرهابيين والجهات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل، وذلك بتدابير أُنخذت على الصعيد الوطني وبالمشاركة في جهود التعاون المبذولة على الصعيد الدولي. ولدى الهند نظام راسخ وصارم وفعال لمراقبة الصادرات يستند إلى تشريعات وأنظمة وإلى قائمة بالمواد والمعدات والتكنولوجيات الحساسة الخاضعة للمراقبة، تتمشى وأعلى المعايير الدولية. وبهدف تكملة التشريعات القائمة واستكمالها، جرى في عام ٢٠٠٥ سنّ قانون أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها (حظر الأنشطة غير المشروعة). وهو قانون يوفر إطاراً تشريعياً متكاملاً وشاملاً بشأن حظر الأنشطة غير المشروعة المتصلة بأسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها وما يتصل بها من مواد ومعدات وتكنولوجيات.

وفي عام ٢٠١٠، سنّت الهند تعديلات على قانون التجارة الخارجية لعام ١٩٩٢ بغية تعزيز النظام الوطني لمراقبة الصادرات. والهند ملتزمة بالإبقاء على الضوابط الوطنية الفعالة الخاصة بالصادرات وهي مستعدة لتقديم مساهمتها بوصفها عضواً كاملاً العضوية في النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات.

٤ - وتؤيد الهند تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من المحافل المناسبة، بغية منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل. وتشارك الهند في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وتسهم في عمليات مؤتمر قمة الأمن النووي. بما في ذلك استضافة اجتماع شيربا في نيودلهي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ونحن نرحب بنتائج مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في سيول في آذار/مارس ٢٠١٢. ونعتبر أن عملية مؤتمر قمة الأمن النووي ترمي إلى بناء أطر واقعية وهادفة تحدد النقاط المرجعية والمعايير وتعزز الثقة في أن التعاون الدولي يكمل الدور المحوري للمؤسسات المتعددة الأطراف القائمة كالوكالة الدولية لا يحل محلها. وتعتقد الهند أن المسؤولية الرئيسية عن ضمان الأمن النووي تقع على الصعيد الوطني بيد أن تلك المسؤولية الوطنية يجب أن يرافقها سلوك مسؤول وتعاون دولي متواصل وفعال. وينبغي لجميع الدول أن تتقيد بالتزاماتها الدولية بحذافيرها.

٥ - وقد أحرزت الهند تقدماً لا بأس به في إنشاء مركز عالمي للشراكة في مجال الطاقة النووية سيتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع شركاء أجنبية آخرين. وتسهم الهند حالياً بمليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وقدمت الهند تقاريرها ومعلوماتها المحدثة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وشارك خبير هندي في عمل اللجنة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩. وأعربت الهند أيضاً عن استعدادها لتقديم المساعدة إلى بلدان أخرى في بناء القدرات والوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، أيدت الهند قرار مجلس الأمن ١٩٧٧ (٢٠١١) الذي مدد ولاية اللجنة لفترة ١٠ سنوات.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢]

تظل المكسيك ملتزمة التزاما راسخا بمنع الجماعات الإرهابية والجهات الأخرى من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، وتواصل التشجيع على اتخاذ تدابير ملموسة من أجل ذلك. بمشاركة النشطة في المنتديات الكبرى المتعددة الأطراف وفي شتى المبادرات الدولية والمنتديات الإقليمية الأخرى.

وفي هذا الصدد، يقر بلدنا بالتهديدات الخطيرة التي يمثلها الإرهاب الدولي وهي لذلك تعمل بحزم من أجل منع تحويل التكنولوجيات والمواد ذات الاستخدام المزدوج لتصنيع الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، ومنع انتشارها. ولهذا تدعو المكسيك إلى تعزيز الأمن الوطني وتحسين مراقبة حدودها وخاصة بإعمال تدابير أشد صرامة في مجال ضوابط التوريد والتصدير.

وبناء على القرار الذي اتخذته في عام ٢٠١٠ اللجنة المتخصصة الرفيعة المستوى المعنية بنزع السلاح والإرهاب والأمن على الصعيد الدولي، وهي الهيئة المشتركة بين الوزارات والمعنبة على الصعيد الوطني بالوفاء بالتزامات المكسيك الدولية في هذا الصدد، بأن من المستصوب أن تنضم المكسيك إلى النظم الرئيسية لمراقبة التصدير - وهي اتفاق واسينار وفريق أستراليا ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومجموعة موردي المواد النووية - يركز بلدنا على تدعيم الإطار المعياري الوطني، الذي يعمل بالكامل منذ عدة سنوات، وعلى إضفاء الصبغة الرسمية على عضويته في تلك الآليات.

ولذلك تسعى المكسيك إلى تقديم مساهمة جوهرية في تعزيز نظم مراقبة التصدير الدولية، حيث أن تلك الآليات أدوات مفيدة لكفالة الاحترام التام لالتزامات الدول بموجب صكوك دولية من قبيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُميَّة وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع المكسيك أيضا التنمية الصناعية الاستراتيجية الرفيعة المستوى.

تدابير أخرى في هذا الصدد

- في شباط/فبراير ٢٠١٠، انضمت المكسيك إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وذلك باعتمادها لمبادئها الثمانية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أعلنت المكسيك، في الدورة العامة السابعة المعقودة في جمهورية كوريا، أنها ستستضيف الدورة العامة القادمة في النصف الأول من عام ٢٠١٣. وسيكون هذا الاجتماع الأول من نوعه الذي يستضيفه بلد من المنطقة.
- وفي ٤ أيار/مايو ٢٠١١، صدر المرسوم بالبروتوكول الإضافي للاتفاق بين الولايات المكسيكية المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في ما يتصل بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعتبر المكسيك هذا الصك المعيار أو القياس الدولي المطلوب الالتزام به في هذه المنطقة.
- ومن أجل تدعيم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في ما يتعلق بالخطر الذي يمثله استخدام المواد ذات الاستخدام المزدوج لأغراض إرهابية، تشجع المكسيك حاليا برنامج تعاون مع أمانة لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية لدعم تنفيذه على الصعيد الوطني.
- وظلت المكسيك مسرحاً لأنشطة جماهيرية دولية (الدورة السادسة عشرة لألعاب البلدان الأمريكية في غوادالاخارا ٢٠١١) حيث تلقت مساعدة من لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ومن معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، من أجل بناء القدرات الوطنية على مكافحة الإرهاب وما له من صلة بأسلحة الدمار الشامل. وقد وجهت تلك المساعدة عن طريق اللجنة المتخصصة الرفيعة المستوى المعنية بنزع السلاح والإرهاب والأمن على الصعيد الدولي.